

أضواء البيان

@ 110 @ الجماع ، وقد قدمنا حكم تعدد الجماع ، وفيه للشافعية خمسة أقوال : .

أصحها : تجب بالجماع الأول : بدنة ، وبالثاني : شاة . .

والثاني : تجب بكل جماع بدنة . .

الثالث : تكفي بدنة واحدة عن الجميع . .

الرابع : إن كفر عن الأول ، قبل الجماع الثاني وجبت الكفارة للثاني : وهي شاة في الأصح

، وبدنة في القول الآخر ، وإن لم يكن كفر عن الأول كفته بدنة عنهما . .

والخامس : إن طال الزمان بين الجماعين أو اختلف المجلس : وجبت كفارة أخرى للثاني ،

وفيها القولان . وإلا فكفارة واحدة ، وإن وطء مرة ثالثة ورابعة ، أو أكثر ففيه الأقوال

المذكورة ، الأظهر : تجب للأول بدنة ، ولكل جماع بعد ذلك شاة . .

والثاني : تجب بكل جماع بدنة إلى آخر الأقوال المذكورة آنفاً . هذا هو حاصل مذهب

الشافعي في المسألة . .

ولنكتف هنا بما ذكرنا من أحكام الحج في الكلام على آية الحج هذه خوف الإطالة المملة . .

تنبيهان .

الأول : اعلم أن مسألة الإحصار والفوات وقد قدمنا الكلام عليها مستوفى في سورة البقرة ،

ومسألة الصيد وجزائه في الإحرام ، أو أحد الحرمين ، وأشجار الحرمين ، ونباتهما ونحو ذلك

وصيد وج قد قدمنا الكلام عليها مستوفى في سورة المائدة ، وأحكام الهدى سيأتي تفصيلها إن

شاء الله في الآيات الدالة عليها من سورة الحج هذه . .

التنبيه الثاني : اعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الفصل من تعدد الفدية ، وعدم تعددها ،

إذا تعددت أسبابها لا نص فيه من كتاب ، ولا سنة فيما نعلم ، واختلاف أهل العلم فيه كما

ذكرنا من نوع الاختلاف في تحقيق المناط . والعلم عند الله تعالى . * * *

قوله تعالى : { لَّيْسَ لَهُ دُؤَاوُاٌ مِّنَافِعَ لَهُمْ } . اللام في قوله : ليشهدوا : هي

لام التعليل : وهي متعلقة بقوله تعالى : { وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ

رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ } : أي إن تؤذن فيهم يأتوك مشاة وركباناً ، لأجل أن

يشهدوا : أي يحضروا منافع لهم ، والمراد بحضورهم المنافع : حصولها لهم .